

براديغم التفاهم

من مبحث السلام الكانطي إلى معيارية التوظيف الكانطي ومعيارية المعيش الرمزي

Paradigm of Understanding: From Kantian Peace Theory to Kantian

Employment Normativity to Symbolic Living Normativity

أ.د. الناصر عبداللاوي Pr. Nasser Abdel-Lawi ounimonjia2021edu@gmail.com	فلسفة	قسم الفلسفة/ كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة تونس.
--	-------	--

الإرسال: 2024/09/20 القبول: 2024/10/04 النشر: 2024/10/31

**

ملخص:

موضوع "براديغم التفاهم" يتناول فكرة الفهم المتبادل كآلية لتحقيق السلام وفق الفلسفة الكانطية. يبدأ بالحديث عن "مبحث السلام الكانطي" الذي يقوم على فكرة السلام الدائم كهدف يمكن تحقيقه من خلال التعاون الدولي وتبني مبادئ القانون الأخلاقي العالمي. ينتقل الموضوع إلى "معيارية التوظيف الكانطي"، التي تؤكد على ضرورة توظيف العقل والضمير الإنساني في سبيل تحقيق هذا السلام، مع الاعتماد على الأطر المعرفية والفلسفية التي وضعها إيمانويل كانط. كما يتم التطرق إلى "معيارية المعيش الرمزي"، حيث يُنظر إلى الحياة المشتركة والتفاهم المتبادل كرمز للمعيش بسلام، مع الاعتماد على الحوار والمشاركة بين الأفراد والجماعات كوسيلة لتحقيق هذه الغاية.

كلمات مفتاحية: براديغم؛ التفاهم؛ السلام الكانطي؛ المعيشي الرمزي؛ الحوار؛ الاحترام.

Abstract:

The topic "Paradigm of Understanding" discusses the idea of mutual understanding as a mechanism for achieving peace according to Kantian philosophy. It begins with the "Kantian Peace Inquiry," which is based on the concept of perpetual peace as a goal that can be achieved through international cooperation and the adoption of universal moral law principles. The topic then moves to "Kantian Normative Employment," which emphasizes the necessity of employing human reason and conscience to achieve this peace, relying on the epistemological and philosophical frameworks established by Emmanuel Kant. The discussion also covers "Normativity of Symbolic Living," where shared life and mutual understanding are seen as symbols of living in peace, with dialogue and participation between individuals and groups serving as means to this end.

Keywords: Paradigm; Understanding; Kantian peace; Symbolic living; Dialogue; Respect.

**

1- مقدمة:

يسمح لنا التفاهم بمقتضى عالم معيشي إعادة النظر في مقاصد التعايش الإنساني المشترك، وهو ما يستدعي منا المشاركة الفعالة من جهة تفعيل: "المعايير الإيتيقية والعمل على فكرة الفهم المشترك". (هابرماس، ي، 2007، 127)

وقد حرص هابرماس Jürgen Habermas على تبرير المسبقات المعيارية من أجل مزيد توسيع الآراء واختلافها في ظل قواعد مشتركة بين المنخرطين في عالم معيشي. ولكن رغم هذه الحلول الفلسفية المرتبطة بالتفاهم المتبادل إلا أنّها قد تنشأ في عالم الأنساق والتنامي التكنولوجي، وما تحتمله من صراعات تؤدي بالقيم إلى إفلاس المعنى وضياعه التام في عدمية محدقة بإنسانيتنا. خصوصاً أنّها تشهد تحولات بيئية وبيولوجية. وهذا ما عناه بمشكلة سياسية، وأخلاقية، واجتماعية، وفلسفية، تحررنا من نمط الفردانية المرتبطة بها يظل الطرح الفلسفي مشروطاً بالبعد التداولي الذي يحتكم لقواعد النقاش بما أن التماور يكون منسجماً مع مسبقات القواعد المشتركة للمجموعة المنخرطة. وهذا ما يشرع إلى توظيف أخلاقي مسؤول باعتباره الأفق يسمح بتفعيل التواصل. كيف تمّ تفعيل دور اللغة في مطلب التفاهم ضمن الأخلاق التواصلية؟ وما مرتكزات العالم المعيش ومرارته المعيارية؟ وعلى أي أساس يضمن التفاهم العيش المشترك؟ وما حدود التفاهم في ظل تفكير يؤمن مقتضيات الإنسانية في مركزية الاتحاد الأوروبي؟

1- اللغة ومطلب التفاهم

لقد رسم هابرماس مقارنة لتمثل العالم المعيشي في إطار فلسفة التفاهم المتأسس على رمزية معيارية اللغة والتواصل. وهي تجسّد حرية التفكير في ظل شعار موت العقل، وما تشهده العلوم في بعدها الأخلاقي. إذ تكون فلسفة التواصل المجال الذي يستعيد إعادة صياغة المعقولة الغربية في إطار التفاهم المشترك مع الثقافات الأخرى دون تهميش أو إقصاء.

تظلّ القضايا الفلسفية، في مقاصدها الأولى، بحثا في المفاهيم وذلك لتقصي المشكل ومتابعة مساراته الديناميكية في تفعيل الخطاب الذي نأمل تحقيقه وتحيصه. تطرح مسألة الأخلاق مشكلا معقدا يرتبط بالراهن الذي فرض علينا نمطا جديدا في فهم مقتضيات الفكر وكنهه. وهو ما طبع بحثنا على منعرج أخلاقي يسمح بإثراء إنسانيتنا وتشكيل هويتنا الإنسانية الجامعة لكل ما هو مختلف. يتحدد الرهان الأساس في خلق وضعية للتفاهم تفرض نفسها على مجريات الفلسفة المعاصرة. وتكمن مساهمتها في افتراض الفعل التواصلّي مقاما اتيقيا.

إذ أنّ الطابع المعياري أصبح البديل في تحقيق التواصل والوعي بمشكلات المجتمع: "لم يعد مجرد مفعول لعلاقات الإنتاج، بل صار يتشكل ويعمل وفقا لمقاصد معيارية & (Ferry. J, 1987, p.89) "

(Habermas. J, 1992)

إن الكشف عن مستويات الخطاب الأخلاقي من خلال مبدأ التفاهم وشروطه الحوارية، وتقييم مختلف النظريات التي فعلت هذه المسألة في نظرية الفعل التواصلي يتحدد الأفق الفلسفي على تفعيل الخطاب المعياري، انطلاقاً من أعمال بعض الفلاسفة المعاصرين. إن هابرماس بقدر ما اهتم بمسألة اللغة والتواصل بقدر ما حاول الاقتراب من ضوابط الحوار وأخلاقياته. وذلك في إطار اهتمامه الأساس بمسألة الكلام واللغة العادية والمناقشة وادعاءات الصلاحية.

يرتبط التقدم السياسي والأخلاقي للإنسانية وكافة القيم الأخرى وتكونها بتقدمها المادي. يربط هابرماس التفاهم بالقوانين الفعلية "للظواهر اللاعضوية". (Habermas, 2001, p. 106.)

وقد احترف هابرماس هذا الأفق العملي من جهة الوقوف على الملبسات والتداعيات الخطيرة التي تترجمها مسألة الأخلاق التي تزعم الكونية. فهذه المسألة لئن صنفنا عادة بوصفها وسيلة تواصل، أو مؤسسة اجتماعية، أو ظاهرة أنثروبولوجية إلا أنها "تختزل الوظيفة المعيارية للاتيقا". (Habermas, 2001)

قد عاين هابرماس هذه الوضعية في مستوى الانتقال من براديغم الوعي إلى براديغم اللغة، وهو ما اهتم به في كتابه "التفكير المابعد ميتافيزيقي". لقد وضح أن الطرح اللغوي ليس معزولاً عن الوضعية الأخلاقية التي ساهمت في إخراج إشكالية اللغة كمطلب إيتيقي. وقد تم انخراط

الانغلو سكسونيون في مرحلة ما بعد التحليلية في إشارة إلى هذا التدفق المعياري للغة المعاصرة التي شكلت رهاناً جديداً لتفكيرنا الفلسفي. إذا ما عدنا إلى التاريخ كسند فإننا نجد أن أرسطو قد عالج مسألة التأويل في علاقة بنمط الحياة من جهة ترسيخ اللغة في أفق إنساني. قد تدعم هذا المسار الإشكالي لدى كل من آبل ورولز اللذان انطلقا من مسلمة تحمل على إحداثية الأخلاق المعيارية التي ساهمت بدورها في تجسيد وعينا الراهن، وصياغة الوظيفة الأخلاقية. استعادت الذات المبدعة مقاماً تداولياً من جهة أنها لم تنتهج المسار الوضعي على شاكلة البنيوية. ولا هي مقتصرة على مقارنة لغة نظرية بل هي تفعل دور الوظيفة المعيارية للأخلاق داخل الصيغ القانونية.

2- المسار الاتيقي ومقتضى التفاهم

تظل مقارنة الفلسفة التواصلية في مقاصدها التداولية مرتبطة بقواعد تنظمها بما هي ظاهرة إنسانية تفاعلية على ضوء قواعد النقاش التي "تضع معايير للسلوك." (مصطفى. ح، 2012، ص: 41) وهي محددة ضمن وضعية التفاهم البينداتي. وهذا ما يجعلها تراهن على فن إخراج المشكلات دون الدخول في النمطية. يعتبر الجهد والرغبة اللذان يولدهما الانتماء إلى مجموعة تسمح بتفعيل المبادرة الفردية التي تطور أفقها الاتيقي. تنمي الكفايات بواسطة اللغة السارية التي يطلق عليها هابرماس اللغة التداولية.

هذا التحليل يجعلنا ننقد العلاقة التي أقامها هابرماس في نمط التعايش في سمتها التداولية، نظرا للتوجه الكوني الذي يتعامل مع حقوق كونيّة وقيم ثقافيّة مدونة ولها مقاصد أنثروبولوجيّة ونواميس تحميها. ولكن هل تشمل فكرة التفاهم الكونيّ البربر والأقليات المهمشة خارج فضاء المدنية. وهم مغتربون في أوطانهم بلا هويّة ولا لوائح تدون ما يقولون مشافهة؟
يجعل هذا النمط من التفاهم الإنساني كل فرد من أفراد المجتمع أو الجماعة قادرا على الارتقاء إلى وضع الفاعل. إنّنا نسلم بوجاهة المسلمة التالية: لكل شخص الحرية التامة في تفعيل ضمير المتكلم ضمن ترسيخ التفاعلات البينداتية داخل فضاء عمومي. (Habermas, 1993. p.154)

وإذا ما أردنا تعميم قاعدة التفاهم في معيارية أخلاقيّة التي تهدف إلى إعادة نظر في المسائل العملية من زاوية مشروعه التواصلية. نسم فلسفة الفعل التواصلية في مناقشة التصورات الميتافيزيقية للأخلاق التي تعلي من شأن العقلي. وفي مقابل ذلك نجد براغماتية متعالية مع آبل وصورية مع هابرماس، تدعي أنّها تؤسس التفكير على أساس المنعرج اللغوي.
يبرر آبل أنّ الفكر الأخلاقي الذي يتأسس على الصلاحية الكونية عبر وجهة النظر المتعالية. إذ لم نستطيع توجيه التفكير خارج إطار فاعليّة البينداتية التي تعلن ميلاد نمطاً من التفلسف المعاصر. وهذا التوجه يظل وفيّاً للإشكاليات التي صاغها كانط. ونجد ضمن هذا التفاعل التوجه البرغماتي لهابرماس قصد مناقشة النظريات التي قاربت تداولية التفاهم.

وهي مقارنة تواصلية تراجع نفسها باستمرار، وبالتالي: "تظل مشروطة بنزعة نقدية." (Habermas, 2011, Op.cit.)

إذا كانت مسألة التفاهم المعياري في مسائلها الكبرى لا تعدو أن تكون مبحثا لغويا يتم تصريفه ضمن قضايا وقواعد فكرية منبثقة من المعقولة التواصلية. ولهذا عاد هابرماس إلى ألسنية جون أوستين الذي يدافع عن مشروعه اللغوي على أساس الإثباتات. ولعل هذا ما جعل هابرماس يؤكد على أنّ الفلسفة تلعب دورا مهما في حل مشكلة اللغة التي تسعى إلى إزالة كل الآثار التي شوهت الحوار. وهو بإمكانه أن: "يبلغ بالنوع البشري إلى مستوى رشده". (هابرماس، 1999، ص: 154.)

إنّ الحوار وما يتضمنه من حس نقدي يصل بنا إلى سن الرشدهي رؤية كانبطية اشتغل عنها في سؤال ما الأنوار؟

يتحدد مطلب المعقولة التواصلية في التفاعل بين المشاركين. وهو ما يسمح بترسيخ قواعد أخلاقية يحتكم إليها الحوار لتحديد: "أسباب تؤسس مفاهيم التسامح والمساواة وتكون القيم والقوانين المحددة للعلاقة بين الجماعات على حسب موافقتها لمعايير عقلية." (هابرماس، ي، 2007، 132)

ونظرا للمقاربات الفلسفية التي يشتغل عليها هابرماس وتعدد مصادرها، فإنه يعود إلى الفيلسوف اللغوي الإنجليزي أوستين Austin وهو أحد

رواد نظرية أفعال اللغة العامة. وقد جسدها في أحد محاضراته التي تم نشرها بعد وفاته بعنوان "كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟"

إن الأهمية التي تتطوي عليها معيارية الخطاب الإيتيقي لا تتجاوز الآفاق التي فتحها ضمن تداولية الخطاب فحسب. وإنما تتحدد في مواقفه النقدية إزاء التصورات التطبيقية والنظرية أو كما يحلو تسميتها النظرية والممارسة. ولعلّ من أبرزها منهجه المتمثل في إعادة البناء. وهذا البحث النقدي سيدمجه هابرماس في قاعدة التفاهم. وبالتالي تقتضي الأفعال اللغوية العلاقات البيئذاتية من أجل تحقيق الانسجام بين ما تنشده اللغة، وما يقتضيه القانون في طور الإمكان. وذلك باحترام السياق القانون الأخلاقي ووضعية النقاش والتخاطب الملائمة للمقاصد أخلاقية .

تظل هذه الرهانات كفيلة برفع مشكل البحث إلى أفق نطمح فيه لمتابعة خيط ناظم بين مقاصد إيتيقية وتصورات تشريعية حقوقية. إنّ الفهم المتبادل من شأنه: "إن يحمي كيان الفرد ضمن نسق معيشي يكون ماهيته". (Habermas, 2005, P 167- 194.)

إنّه لا ضرر أن نصرف فهم أفعال الخطاب المتبادل بين الأطراف المعنية ضمن المساهمة العملية وما ينتج عنها من تفاعل ونقاش وتخاطب. وذلك بترسيخ النيات وادعاءات الصلاحية في المشروع الفعل التواصل.

3- العالم المعيش ومسار التفاهم

تمثّل القيمّ جملة المعايير التي توجه أنماط عيشنا وفق مقتضيات الحياة اليومية. فهي تقتضي: "قوانين نابعة من السيرة الاجتماعية والممارسات التداولية". (Monique. C, 1996.p.141.)

لئن كان هابرماس يتقصّى العالم المعيش في المجال المعياري، وينقد عالم الأنساق التي نمطتها التقنية وأحكمت العولمة كل منافذ التواصل الإنساني مما يكشف عن ممارسات اجتماعية تستوجب الغوص في مقتضيات المعيش التواصلية. فإنّ هذا لا يثنيه عن توظيف أحدث التقنيات التعليمية في الارتفاع بالمسألة العملية وتصريفها في ممارسات إنسانية، وضمن هذا التمشي يقول هابرماس: "أقترح أن أطوار تخفيض القيمة، تسير على المستوى نفسه أثناء تطور المجتمعات. وهو ما يسمح بالانتقال إلى مستويات أخرى للتعليم، بمعنى مستويات تحدد شروط الإمكانية الخاصة بسيرورات التعلم على صعيد التفكير الموضوعي (العلمي). وكذلك على الصعيد العملي (الأخلاقي)". (هابرماس، 2002، ص: 193.)

والعمق في كل ذلك فهو يستعيد العام المعيش الذي استلّفه من هوسرل. (Habermas, 1986, p: 43)

لئن كان مشكل القيم يمثل حيزا لنمط حياتنا المعيشة فإنّه يقترن بالوظيفة التربوية وكل أشكال التفاهم الإنساني. ولعلّ هذا أن يضعف مهمة

الفيلسوف بين مقوّمات المعرفي ومكتسبات المنهجي. وتشكيل قيمّ معيارية متجانسة مع روح العصر.

يراهن هابرماس على حسن توظيف القيم الإنسانية المعاصرة. وهو يضيف صبغة عقلانية على ما يعانيه الإنسان من نقص في الحرية داخل مجتمعاته. يبرر هابرماس توجهات قيمّ عصره وسلوكاته عبر القدرات الذاتية بمعنى: "أنّ توجهاتنا أو سلوكاتنا الأخلاقية خاضعة للمقاييس التي نختارها نحن بأنفسنا". (هابرماس، 2010، ص.29).

إنّ هذه المنطلقات التي تشكل معيارية العالم المعيش تقيم البرهان على أنّ الإنسان بوسعه أن يكون سيد نفسه وأن يختار أسلوب حياته . وبالفعل فإنّ نقص الحريات لا يطرح في ظل عقلانية صارمة أو واقعة سياسية قهرية. وإنما يعبرّ بالأحرى عن واقع الإنسان، الذي بات خاضعا لجهاز تقني يزيد من رغد الحياة ورفاهيته، كما يزيد من إنتاجية العمل ومردود يته. وهذا الأمر يكون أكثر خطورة في تعميق الهوة بين عالم إنساني وعالم رمزي في إشارة إلى هيمنة العقل التقني على العالم التواصل وتراجع المعنى المعيشي بمقوماته الإيتيقية ورهاناته الفكرية والروحية. يتحدد تشخيص هذا الواقع الأداتي من خلال عودة هابرماس إلى أعمال ماركوز في استئنافه لفكر مارتن هيدغر Heidegger الذي يعتبر الوضعية الأساسية للأزمة الحديثة هي الوضعية التقنية. (هابرماس، 2003). وهي تعتبر شكلا من أشكال الحقيقة وكيفية من كفاءات الوجود .

المقاصد التداولية للتفاهم في الأفق المابعد ميتافيزيقي، ويعتبر هابرماس شديد التأثير بفلاسفة عصره، إذ أن أفكاره النقدية مطبوعة بتأثيرات واضحة من الفيلسوف أدرنو. وهو ما يعطي الأهمية الكبرى للتفاعل الحيوي بين مفكري الجيل الواحد. (Popper. T.A, 1979.)

وإذا ما تمعنّا المشكلات التي يدونها هابرماس والمتوزعة في مدار أساس يطلق عليه أخلاقيات التواصل. بمعنى الفعل الذي يمارسه الإنسان بمقتضى المنجزات اللغوية التي تترجمها المعاني الثلاثة :

أولاً: يهدف كل متحاور إلى الانخراط في ميثاق تواصل مع الطرف المشارك له في عملية التواصل، وذلك بغرض تيسير فهم قواعد الخطاب وضمنياته. يتحدد المقصد التداولي في شروط متفق عليها وتوضيح رأيه بكل وضوح، وذلك بغرض توجيه فهمه الصحيح لمقاصد أفكاره أو تأويلها في سياق خطابي. وهي تعد لحظة إستراتيجية في العملية التداولية. وبهذا الطرح ينتصر هابرماس لمبدأ الصلاحية التحررية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الاجتماعية النقدية. فهذه المقاصد التداولية لا تكون منتجة إلا داخل العقل النقدي المرتبط بإعادة النظر في مستويات التخاطب. فهابرماس يؤكد بشكل على إشراك العلوم النقدية والفلسفية في دائرة المصلحة التحررية.

ثانياً: إن الرهان الأساس عند هابرماس هو أن يجعل الحقيقة مرتبطة بأدوات التفاهم واللغة المتداولة في ظل قواعد مسبقة للحوار. بل تكون

منبعثة من داخل المحادثات والصيغ الحوار الناتجة عن التفاعل البينداتي المنبثقة من فعل التواصل وشروط إتيقية متفق عليها. فإن هابرماس بهذا التأويل يساهم بنظريته في مجاوزة الأخلاق المطلقة وتعرية الخطاب الأحادي الذي يمتلك الحقيقة النهائية.

ثالثا: تتمثل أهمية دور النقاش في تحقيق عملية التواصل باعتبارها الفاعلية الوحيدة التي تساهم في إعادة ربط الصلة بين المشاركين في فعل أخلاقي تداولي. خصوصا في عالم سيطرت عليه الألسنية وتعقيداتها وأحكامها داخل العقل الأداتي. وتراجع القيم الإنسانية. لذا فقد النقاش كل مرجعياته ونقاط ارتكازه. ويحرص هابرماس على تفعيل الخطاب الكانطي من جهة الاستعمال العمومي وأهمية العقل في انتظام المقاصد الفكرية إنها قوانين عقلية.

وتظل أفعال التأثير البلاغي مرتبطة بمقاصد محدّدة صريحة أو ضمنية. وهي منخرطة ضمن مستويات لغوية ترسخ مقاصد الفيلسوف وأهدافه. وهو ما يعمل على ترسيخ استراتيجيات الخطاب الهادفة لإقناع المتقبل والتأثير فيه بواسطة الوسائل الحوارية التي تسخرها مضامين اللغة المستعملة. ولهذا السبب فهي تكتسي وظيفة أخلاقية معيارية من أجل التفاعل الاجتماعي. (Habermas, 1986, p.42) وتحديد قواعد للتفاهم المبررة قانونيا من خلال القواعد اللغوية.

إن دلالة الحوار وشروط التفاهم في العقلانية التواصلية لم نتضح بشكل كاف إلا مع التداولية باعتبارها المكوّن البلاغي، ومن هذا المنظور فإنّ

ترابط الأقوال لا يستند إلى قواعد الاستدلال المنطقي. وإنما هو ترابط حجاجي لأنه مسجل في أبنية اللغة بصفته علاقات توجه القول وجهة دون أخرى وتفرض ربطه بقول دون آخر.

يجسد التواصل مرحلة أولية أساسية لخلق التفاعل بين الأفراد والجماعات مهما كانت درجة الذوات المتفاعلة على أساس أن الأخلاق تحمل بداخلها نواة تواصلية: "أن عدم وجود تواصل مثالي لا يعني عدم وجود مثالية تواصل". (كريب. إ، (4 / 1999). الصفحات: من 345 إلى 352)

يقتضي الانخراط في الجماعة نكران الذات والمصلحة مع الآخر باعتباره جزءا من الأنا. يحاول هابرماس أن يرسخ تبادلات الأفعال الأخلاقية التي تتخذ شكل مناقشات في إطار العلاقات التفاعلية بين أفراد الجماعة. إذ أننا لا نقدر على تفادي هشاشة التصورات الأخلاقية إلا بفضل ممارسة حوار يقودها إلى فن برهنة واستدلال عقلي.

يقدم هابرماس بعض التوضيحات باستعمال مفهوم التواصل المطبوع بالحجاج. وهو تواصل تكون فيه ادعاءات الصلاحية عبارة عن إشكالات مقترحة من وجهة نظر المتحاورين. يكتسي التواصل أهمية بالغة في خلق علاقات مادية ومعرفية بين الأفراد والجماعات.

لقد طور هابرماس حجة التفاهم حول عملية الديمقراطية من ناحية نظرية المناقشة (الفصل الرابع) (Habermas, 1992, IV)، ويخلص

إلى أن دولة القانون وحقوق الإنسان والسيادة الشعبية لا تكون إلا بالحقوق الأساسية التي تضمن الاستقلالية الخاصة بالمواطنين. وتنقسم نظرية المناقشة إلى وجهين: يرتبط التوجه الأول بالمنحى الليبرالي والثاني يتجه لتبرير منحى جمهوري. أكد هابرماس على نهج السياسة التداولية (الفصل السابع) (Habermas, 1992, IV.)، والتي تمثل القوة المولدة للشرعية المنبثقة من العملية الديمقراطية. لقد انبثق الإجراء الاتفاقي من دوافع عقلانية تنصّ على افتراض قبول النتائج وفقا لمعايير عامة. تكشف أهداف المشاركين في مناقشة عقلانية ضامنة لشمولية الفكر الذي له: " قابلة الشرعنة والتبرير." (Habermas, 1985, p.p : 308-309.)

تحدد الخلفية الفلسفية للتفاهم عند هابرماس من خلال التمشي الكانطي الذي فصل المعرفة النظرية عن ملكة العقل العملي، وفصل هاتين عن ملكة إصدار الأحكام، لكي يعطي لكل واحد منها أساسها الخاص بها: " يجب علينا أن نتقدم من العقل التقني العملي إلى العقل الأخلاقي العملي، ومن الذات بوصفها كائنا للطبيعة إلى الذات بوصفها شخصا". (منصف. ع، 2010، ص: 43)

وهذا يعني أن الأمر القطعي وحده يمثل قاعدة أخلاقية ويؤول هابرماس فكرة الوعي المتعالي في المبحث الكانطي قائلا: "يفسر كانط خبرة التأمل الذاتي ضمن شروط نظرية المعرفة، وهو ينقي الإدراك الأصلي الذي ينبغي أن تضمنه وحدة الوعي المتعالي، من كل ما هو تجريبي." (هابرماس. ي، 1998، ص: 10.)

يؤكد هابرماس على عدم الخلط بين التواصل والنقاش رغم ما بينهما من علاقات وطيدة. إذ أن الحوار يتدخل عندما تكون ادعاءات الصلاحية متعارضة أو موضوع اختلاف وجدل بين الأطراف المتناقشة. ولكن عندما لا تشكل ادعاءات الصلاحية خلاف ذلك فإن الأطراف المعنية تكون في وضعية تواصل. إن كل عضو يخترط في النقاش والتواصل إلا ويكون مضطرا إلى استخدام الحجج من أجل إقناع الآخر وقبول أرائه.

وبهذا يؤسس الحوار بين الأفراد وفق أخلاقيات تكفل الاحترام للمتفاعلين. في ظل هذا الوضع الأخلاقي يدعونا هابرماس إلى ممارسة النقد على العلم الذي تحول إلى إيديولوجيا وعلى السياسة القائمة من أجل توسيع مجال الفضاء العمومي وتحريره. ولذا يرى هابرماس: " أن مستقبل الفكر الفلسفي يظل مرهونا بالممارسة السياسية". (Habermas, 1987, p. 48.)

إن الرهان التداولي لأفق التفاهم سمح بتفعيل وظيفة التحليل العلمي وتأويل المعنى. وهذا التحول مرتبط باللغة باعتبارها تكفل شروطا للتفاهم وتعمل على ترسيخ قواعد مشتركة للفعل الأخلاقي. دافع هابرماس عن هذه التأويلات الجديدة التي أدخلها على فلسفة كانط في رؤية ما بعد الميتافيزيقا. ولعلّ هذا ما جعل هابرماس يبرر المنعرج اللغوي كتقنية تساعده في إعادة تشكيل الفلسفة الأخلاقية المعاصرة وهيكله قواعد

النقاش. ويهدف إلى ترسيخ البعد الاليتقي الضامن للعملية الحوارية من وجهة نظر إتيقية. (Habermas, 1991, p.165.)

إن المسألة التي اقتضاها الفعل التواصلي، تستند إلى دلالة الفهم المتصل بدلالة المعقولة من جهة التبرير المعياري للأخلاق. حاول هابرماس أن يقف عن الدور الأخلاقي الذي بموجبه يرصد ملامح التفكير المعاصر في أفق ما بعد ميتافيزيقي. ولعل هذا ما لم تسمح به الفلسفة الميتافيزيقية التي عملت على الخطاب الفلسفي التأملي وتبريره: "بوصفه مشكلا ترانسندنتاليا ومبحثا نموذجيا" على حد تعبير هابرماس. (هابرماس، 1998، ص: 9.)

عالج هابرماس مسألة الفهم على أنها الأفق الذي يصدر عنها خطاب الفعل التواصلي من جهة. وتنبتق عن معقولة اللغة والتواصل من جهة ثانية. فالفهم مرتبط بالتوجه المعاصر في استشكل سؤال اللغة باعتبارها الضامن لعملية أخلاقيات المناقشة. ويدخل هذا التأويل في إطار المراجعة النقدية وإعادة البناء القائم على استشكل قضايا راهنة تفحصا للمفاهيم ومراجعة للخطاب والنسق، وفق ما يقتضيه الوجود الإنساني المشترك الذي هو في أصله وجودا لغويا وتواصليا يجسد نمط فهمنا لواقعنا المعاش.

يحرص هابرماس على ترسيخ فكرة القانون في مسار الفلسفة الأخلاقية انطلاقا من تشريعات كانطية. وتعتبر النظريات الاستعلائية من كانط إلى آبل افتراضات قبلية عامة وضرورية لتشكل الإرادة العقلية. وتحولها

إما إلى الموضوع أو إلى المجموعة المثالية للتواصل. (هابرماس، 2002، ص:192).

نلاحظ أن هابرماس قد كان واعياً بالتحويلات الإيتيقية الجديدة السائدة والتصورات الحقوقية التي تنطلق من لائحة حقوق الإنسان. وهذه العلاقة كوّنت لديه رؤية للإبداع الذاتي في إثراء الهوية ونمط العيش الإنساني.

عائنه هابرماس النقاش الدائر بين علماء عصره سواء من جهة التوجه اللساني المعاصر، أو مباحث البيوايتيقا مستندا في كل ذلك إلى مسلمة "التحول التداولي". (مصدق. ح، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، 2005، ص126).

في دراسة أوجه العلاقة بين المتفاعلين. وقد كان منطلقه اللغة باعتبارها البنية المعيارية التي تضمن سلامة العملية الحوارية وذلك باستخدام أوجه ثلاثة لفعل القول. ويعود الفضل فيها إلى أوستين الذي اختزلها في دراسة مقاصد المتكلم، أدائه اللغوي وأخيرا الإيعازي (الفعل الداخل للقول). إن هذه المستويات تؤكد على مدى حرص هابرماس على دور العلاقة البينداتية ومقاصدها الإيتيقية. المنزلة الأساسية للأخلاق لا تتحدد عبر المجال المنطقي-اللغوي الذي بداخله فقط بل تتحقق من حقيقة فعل لغوي .

يرفض هابرماس إعطاء الفعل التواصلي أهمية كبرى في إحداث الرابطة والحممة الاجتماعية بدعوى أن هذه الرابطة قد تتحقق بواسطة القوة والحيل والإكراه. يقول هابرماس: "فأنا لا أعد أكثر ليبرالية مما أنا جمهوري، هذا على الأقل ما حاولت بلوغه في القانون والديمقراطية". (هابرماس. ي، 2010، ص:46.)

إن هابرماس ينتقد بالخصوص الخلط بين الموضوعية والحقيقة، وبين ادعاء الصحة واليقين الذاتي. إنه يرى أن الحقيقة تنتمي إلى عالم الأفكار وليس إلى عالم الإدراك الحسي .

سعى هابرماس لتطوير مفهوم الكفاية اللغوية إلى مفهوم الكفاية التواصلية والتي أصبحت بعد ذلك تعنى بمجموع الكفايات المنخرطة في تشكيل التاريخ اللغوي للبشرية. واستعان بمصطلح المتكلم المثالي كنموذج للذات المتكلمة والقادرة على إنجاز لغوي سليم. فهو يهتم بالأنحاء الكونية التي تضبط شروط الممارسة الاجتماعية السليمة والقائمة على التداول السليم ضمن شروط التداول المثالي للغة. وقد ربط هابرماس هذا التوجه اللغوي بمكاسب منهج إعادة البنى المعيارية. وهو ما تطرق إليه في كتابه "بعد ماركس". (Habermas, 1985, p.22.)

إنّ الكفاية التواصلية ليست مجرد إنجاز سطحيّ للجمل. وإنما تتعداه لتعطي الفعل الأخلاقي قيمة أساسية في تحقيق قواسم مشتركة بحجة الإقناع. وهي وسيط رمزي للتواصل تصلح للوفاق بين المنخرطين في عملية النقاش. بينما الفاعلون يتابعون أهدافا محددة وهم يتوافقون من

أجل تنسيق أعمالهم التي تُأسس فيها الآراء. لهذا نتضح أهمية العلاقة القائمة بين الأخلاق والقانون بإدراج المعاودة النقدية للأفكار البديهية مما يستدعي: "للاستعمال العمومي للحجة البرهانية." (Habermas, 1978, p.38)

يبدو أن هابرماس بقدر ما اهتم بإشكالية التفاهم داخل تصوره العام لمسألة التواصل بقدر ما حاول الاقتراب من ضوابط الحوار وأخلاقياته. لقد اهتم هابرماس بمسألة الكلام واللغة العادية والمناقشة وادعاءات الصلاحية في إطار يعنى بالمنعرج اللغوي. ولعلّ هذا ما يبرر مستويات امتلاك الحقيقة من خلال ما يفترضه النقاش وأخلاقياته، وتقييم مختلف النظريات التي حاولت معالجتها وتحديدها.

4- مطلب الاعتراف وتشكل قاعدة التفاهم

تأخذ هذه التمثلات المعقلنة للعالم شكلا إيتيقيا يمكن تنظيمه في قواعد ترتفع بالمحاجة كطريقة إجرائية للنقاش وتعوض الحكايات السردية. وهذه الفكرة يسندها هابرماس برؤية منبثقة عن الاستدلالات العملية، إننا نتعلم التميز بصورة أدق بين المبرهنات النظرية والاستدلالات العملية (ذات الطابع الأخلاقي). (هابرماس، 2002، ص.192.)

ولن يتأتى هذا الفهم إلا لمن أدرك أن الكلام والتواصل داخل الجماعة، إذ هما شرطان ضروريان لكي يتمكن من أن يحقق وضعية حوارية تخصّه. وتكون صادرة عن أنه المتكلمة.

يظل البعد الإيتيقي المدار الإشكالي الأكثر فاعلية في تقديرنا، باعتباره الأفق الذي رصد فيه هابرماس المعيارية، ضمن تناول طريف يهتم بالخطاب التداولي. قد أعدّ له أرقى المقومات المنهجية المعاصرة في مناظرة ألسنية. إضافة إلى الدراسات الميدانية التي تعنى بالعلوم الإنسانية. كل هذه الحوافز تشكل مدونة اللغة لديه باعتبارها مركز الثقل في مقاربتة للمعيارية الأخلاقية والناجمة في أسسها عن فلسفة التواصل.

إن التفاهم مدرج بطريقة عقلانية ومتفق عليها. ويقوم على الاعتراف الذاتي بادعاءات الصلاحية حول ما هو موجود أو ما ينبغي أن يوجد. وتفترض نظرية الفعل التواصل أن المجتمع يقوم على أفعال تواصلية، تجمع بين مختلف مكوناته المدنية. وتجه هذه الأفعال الأخلاقية نحو تحقيق الاتفاق وصياغة قوانين تنظمها.

يبين هابرماس أن الأفعال الأخلاقية مرتبطة بالوظيفة الاجتماعية للقيم. هي نتاج الفكرة التعاقدية التي مفادها أن المواطنين يلتزمون بإرادتهم الحرة ليشكلوا مجموعة بشرية من المترابطين الأحرار المتساوين. (Habermas, 1998, p:365)

وهذا الأمر يؤكد لنا التداخل بين السياسي والإيتيقي في إخراج مسألة القانون. ويوضح لنا أهمية المنهج التركيبي والنسقي الذي يستمد هابرماس من اتخاذ منهج إعادة البنى المعيارية مستعيدا مسألة الأخلاق والقانون من أجل مزيد تحقيق المعارف وتناسقها وانسجامها معياريا.

إن النقاش المبني على أخلاقيات الحوار باعتباره ظاهرة ترسخ دور القانون التي يقيم عليها هابرماس جزءا كبيرا من فلسفته. إنه لا أحد يقدر على التفكير بدون قواعد توجه أفكاره وهي على هيئة قوانين تترجم مقاصده الفلسفية. وتجنبنا هذه القوانين كل تسرع في الأحكام قولاً أو فعلاً منجز. وبناء على ما سبق، يتوجب علينا أن لا نجعل كل أهدافنا النيل من المخاطب والظفر به وإلزامه في عملية النقاش. ويقول هابرماس في هذا الشأن أن: "أخلاقيات الحوار تسمح بإنجاز قاعدة للتفاهم انطلاقاً من كل المصالح المشتركة التي تواجه بنجاح نقد الآراء المتسربة". (Habermas, 1992, p.89)

تناولت فلسفة التواصل جملة من المفاهيم العقلانية بغية تحليل مظاهر العقلنة في المجتمع المعاصر، وقد دعا هابرماس في ذلك إلى عقل منفتح بإمكانه أن ينظم العلاقة بين المعرفة المجردة والواقع. ويكون الرهان الإتيقي قد ساهم في بعث أسس جديدة لقواعد النقاش. فهذه العلاقات التواصلية التي رسخها هابرماس في تفكيره، أسهمت في صياغة الخطاب التداولي من منطلق قواعد التفاهم. وهو ما من شأنه توضيح العلاقة الداخلية بين الفهم الممكن لأفعال اللغة. وبين ما يفترض أن نعرفه عن شروط الإمكان القادرة على توضيح مزاعم الصلاحية لدى أفعال اللغة. (Habermas, 1973, p.231.)

تعطي الفلسفة المعاصرة اهتماما للمقاصد الفكرية من جهة ضبطها في قواعد أخلاقية وشروط محددة للمتحاورين وخاضعة للقواعد النحوية. وفي هذا الشأن يعتبر هابرماس أن الإثباتات لا تكون صادقة أو كاذبة وإنما هي مبررة أو غير مبررة. هذا الاقتراض الهابرماسي يؤكد على أهمية الفهم من جهة الاحتكام إلى الحجّة الإقناعية. يستعيد هابرماس دور الخطاب من جهة، والمتفاعلين من جهة ثانية. إذ أنّ المقترح الضامن لدينامية الأخلاق وحركتها. يظل موصولا بالمنعرج اللغوي بما هو الفضاء الذي يختزل مكونات القيم بمقتضياتها التواصلية المفتوحة على الدوام. ويتقصى في الآن نفسه الإمكانيات الأخلاقيات وثرائها المعرفي.

إنّ هابرماس ينطلق من افتراضية تعددية تمثيلية، بمعنى وجود مجموعة من الأفراد ينخرطون في نقاش وتفاعل. يقول هابرماس في هذا الغرض المناقشة الديمقراطية هي تعتبر معيار اتفاق من لدن الجميع .

إنّ مشاركة جماعة منتمية إلى فضاء فكري أو سياسي يوفر شروط التواصل في إطار ما يسميه البعض بقواعد العدل أو الإنصاف .

5- حدود التفاهم وهيمنة الخطاب الأوروبي على الدول الفقيرة

قد عمل هابرماس على ترسيخ الفكر النقدي والتأكيد على دور العقل الذي ينتمي إلى المجال العام ويهتمّ بالميدان الاجتماعي لبلورة الأفكار وتداولها. وتعتبر الاختيارات السياسية والمعرفية ضمانة كبرى لتسويق مشروعه حول الإتحاد الأوروبي يعتبر التفاهم الأفق الذي تنتظم وفقه

القوانين السياسية. (Habermas, 1988, p.p.12-17)

هذه النتائج السياسية التي يشرع لها هابرماس قد جعلته متناقضا مع ذاته فيما يدعو إليه نظريا وتأسيس مسبقات كونية لأتقا كونية. وبين طموحه السياسي في تبرير صيغة فلسفية للاتحاد الأوروبي. وضمن هذه الوضعيات المتقاطعة والمتناقضة أحيانا نتساءل:

ألا تشكل الديمقراطية التشاورية نوعا من التجني عن الأقليات وشعوب العالم الثالث؟ هل يؤدي الاعتراف بمركزية الوحدة الأوروبية إلى ضرورة إقصاء بقية الدول الأخرى؟

ما السبل الكفيلة التي تسمح بفك أشكال التضارب بين المصلحة القومية والأخلاق؟ ما الدواعي التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى احتضان حقوق الإنسان بوصفها غايات سياسته خارجية إلى أي حد تتمكن الأطراف الدولية المحددة من تجاوز الهواجس الأخلاقية في السياسة الخارجية وما المشكلات التي تواجهها في ذلك؟

توضح هذه الإشكاليات عمق الأزمة الإنسانية وترتبط خصوصا بالاتحاد الأوروبي وسياسته الخارجية ذات البعد الأخلاقي.

يسعى الاتحاد الأوروبي حسب زعم هابرماس إلى تأمين حقوق الإنسان لكافة المواطنين. وهذا ما دفع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تعيد العلاقة مع البلدان العالم النامي. وهي تشمل المعاملات في المجال الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي.

(Meave. C, 1994, p.5). حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إضفاء قيمة تسمح له بتحقيق دعم إضافي لترسيخ مشروعه في ظل نظام العالمي الجديد .

إذ تستطيع الدول الأعضاء في أوروبا أن تدفع الاتحاد باتجاه خدمة قضايا أخلاقية، (Habermas,1986). وهذا النوع من القرارات يعزز سياستها الخاصة. ويوفر إمكانية الضغط على الدول الممتنعة لجعلها تأخذ المجال الأخلاقي بعين الاعتبار. أين تتمثل القضايا الأخلاقية التي تواجه صانعي قرار السياسة الخارجية؟ ما مدى نجاعته في تحقيق هذه المصالح؟ دأب الاتحاد الأوروبي على أن احترام حقوق الإنسان يظل من الأهداف المهمة لعلاقاته الخارجية مع البلدان الثالثة. (كارن. إ. س. & مارغوت. ل، 2005، ص:301)

وهكذا فإن المفهوم التشاوري للديمقراطية يقودنا الى مفهوم جديد للمجتمع. إذ لا تكون الدولة فيه تحتل مركز الصدارة بل إن التحوار والنقاش يحتل الأولوية في الحياة السياسية بالاتحاد الأوروبي والمنظمة الأممية عموماً. وبهذا يمكن بناء الرأي والإرادة العمومية للمواطنين. لهذا عمد ألبرت فيلر إلى إعادة النظر في العلاقة القائمة "بين المعايير الأخلاقية والمعايير القانونية.

يعمل هابرماس على تطوير رأيه حول الديمقراطية التشاورية ويعتبرها شرطاً مسبقاً لدولة القانون. وتتطلب هذه الديمقراطية التشاورية تحقيق مواطنة تشارك في العملية السياسية وضمان الوعود المعطاة له حول التنظيم

الذاتي الديمقراطي للمجتمع. يقول ج سولي: " تعريف الإنسان حقا طبيعيا أساسيا وتجسيدا فعليا لكل الحقوق الأخرى". (Soulhier. G, 1981, p. 147.)

يفهم هابرماس هذا التوجه على خلاف ما تدعو إليه النظرية الديمقراطية النخبوية. ولهذا تركز الديمقراطية التشاورية على التوافق بين الحياة العامة والمجتمع المدني وتعتبر أداة سياسية مؤثرة. ويربطها هابرماس بنظرية الفعل التواصلي بين هابرماس.

في كتابه "الفعل التواصلي": "توطيد العلاقة المعقدة بين الحياة الأخلاقية ودلالة الحق القانوني". (Habermas, 1973, 1/ p.10.)

استخدمت مبادرات الديمقراطية التشاورية في تأكيد أهمية حقوق الإنسان. وهي تعمل في مقابل ذلك على شجب بلدان ثالثة لانتهاكها، نظرا لعدم توافقها ومشروعها السياسي. إننا نسأل حيال هذا التصرف: ألا يكسبنا هذا التصادم بين الأقليات وقوى الهيمنة ترسيخاً لأخلاقيات الديمقراطية التشاورية التي تركز مبدأ المصلحة وبسط نفوذها السياسي بدعوة عضويته في النظام العالمي لحقوق الإنسان؟

توجه الاتفاقيات الأوروبية التجارية والتنمية قانون من أجل معاقبة انتهاكات حقوق الإنسان. وهي لا تعد مقبولة من جهة الحلول التي تقدمها. وتزعم أنها تطبق مبادئ حقوق الإنسان وفق الشروط الأخلاقية والقانونية الكونية. ومن جهة ثانية، تقصي الدول الفقيرة التي لا تتماشى

وتصوراتها السياسية المتبعة. ولكن علينا أن نتساءل ما هو الغطاء السياسي الذي يجعل موقف الاتحاد الأوروبي يضمن شرعية أخلاقية على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي؟

إن عضوية الاتحاد الأوروبي تظل مشروطة بتوفر معايير معينة مرضية. وهي ترتبط أكثر الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام الأقليات وحمايتها في المجلس الأوروبي (1991) تتعلق هذه المعاهدة: "تعهد الأسرة الأوروبية ودور الأعضاء فيها بمواصلة سياستها القائمة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم كله". (كارن. إ. س. & مارغوت. ل، 2005، ص: 303.)

ولكن الأمر يتعلق بالدفاع عن مكاسبه الإستراتيجية والاقتصادية النمط الرأسمالي للإنتاج. فجملة هذه الاتفاقيات تركز المصالح الاقتصادية التي وفقها تتحدد علاقتها مع الأنظمة المجاورة والفقيرة منها. وهي ما تطرح مخاطر أخلاقية في التعامل الإنساني وكأنّ البشرية حزمة اقتصادية وليست مبادئ والتزامات ناتجة عن إراداتهم. لقد كان الغرض الأساس لهايرماس في مسألة الفعل التواصلي (Habermas, 1973, 1/ p. 287) هو تحرير الفكر من الخطاب المتمركز حول فلسفة الذات وربط هذا الفعل بالأخلاق ولذلك أصبح التفاهم من المحاور الأساسية في فلسفته. وفي هذه المحاولة يهدف هابرماس الى إقامة إطار نظري نقدي لتكوين الإرادة الحرة العاقلة.

كان الاتحاد الأوروبي يرى الإصلاحات ضرورية لضمان الاستقرار والأمن في أوروبا. ألا يكشف لنا هذا الفهم المتسرع للتصور الأوروبي حيال العالم الثالث عن إستراتيجية الهيمنة التي تكشف عن استمرارية المراقبة بما تملكه من أدوات التحكم والنفوذ، رغم ما تظهره لنا العولمة من خدمة إنسانية تزعم أنها توحد العالم ضمن مصالح عامة ومشاركة تحقق الرفاه للبشرية.

تصور لنا القوانين رؤية فلسفية للإنسان الكوني والمتساوي في الحقوق، كما أنها تحدد من جهة أخرى، مبادئ العدالة وقواعد تنظيم المجتمع. لذلك، يمكن قراءتها وفق نظرية الحق الطبيعي، وهذا ما تستند إليه المادة الأولى للإعلان والتي جاء فيها: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق. ولكن رغم هذه الشعارات انتبه هابرماس إلى "التضييق على الحريات المدنية" رغم ما تدونه بنود الدستور الكوني من احترام للحريات التي تنزل في باب الحقوق .

إننا نتساءل مع هابرماس وضده في هذا الموقف إذا كان هابرماس واعياً بهذه البنود القسرية والقهرية. فلماذا يسلك في نهجه الحقوقي لائحة حقوق الإنسان؟ وإذا كانت هذه القوانين تكون أحياناً جائرة وضد الطبيعة الإنسانية الحرة وما تنعكس عنه في مجال الواجبات والاختيارات فلماذا دافع هابرماس عن الوحدة الأوروبية واعتبارها النموذج الوحيد

القادر على خلق التوازن مع أمريكا؟ ألا تكون هذه الرؤية اختزالية ودعوية فيما تأمل وفيما تحدده منظومة القيم الاستراتيجية التي يدعو إليها؟ وبهذا ألا تكون دول العالم الثالث والأقليات في فضاء خارج الديمقراطية التشاورية التي يدعيها من أجل خلق مجتمعات مفتوحة؟ بل نذهب أكثر من ذلك، هذه المواقف الأحادية في توجيهاتها الحقوقية تخلق شكلا من الارهاب الدولي والعنصرية القومية. كل هذه التساؤلات تفتح إمكانات عدة على تأويلات نص هابرماس وكشف ضمنيته.

*- خاتمة

يؤكد هابرماس على علاقة الوصل بين التفاهم، وإيتيقا الحوار باعتبارهما شرطين ضروريين لبناء فلسفة تواصلية. وتكون مقاصد التفاهم قائمة على بنية القوانين المنبثقة من المعقولة التواصلية. وهذه التناول الفلسفي يدخل في عملية طريفة يسميها هابرماس بمهارة الإنصات بما هي قيمة عملية تتم عن احترام الآخر والنزوع إلى التفاهم التشاوري لا القهري. مما يخرجنا عن أحادية في الخطاب الناجمة عن التوقع الهوهوي لأننا التي نتعارض مع كل شروط التفاهم وقبول المختلف عنا.

إن التفاهم المعيارية قيمة رمزية تمنح جميع الأطراف المشاركة في النقاش مناخا يشعرون فيه بالقدرة على طرح أفكارهم بكامل الحرية. خصوصا في الوقت الذي يستوعبون فيه أهمية الإنصات لما يقوله الغير. وهذا ما يبرر الديمقراطية التشاورية باعتبارها وضعية سياسية تتواءم مع وضعيات النقاش. ويمكن أن تعود هذه المقاصد اتقية لأسباب براغماتية غير مقتصرة على الحقيقة

وصدقها. إنها وضعية تجعل الواحد يتقبل أن يراجع الآخرون أخطاءه بموجب النقد المتأسس على التفاهم رغم كل معوقات التواصل.

هذه الوضعية الحوارية تخرجنا وفق التفكير التواصلية الهابرماسي من بوتقة الدوغمائية المتمركزة في الوعي المتعالي إلى منعرج بينذاتي تكون فيه المحادثة بين الأشخاص مطلبا إيتيقا هادفا. وهو ما يبرر أهمية إحداثية البينذاتية واعتمادها قاعدة قانونية في تماشيات أخلاقيات النقاش ومنجزاتها في تداولية الخطاب. وقد اكتشف هابرماس أن الذوات لا توجد ولا يمكن أن تبقى في الفضاء العمومي الخاص بالدولة الحقوقية. إننا نجد جملة من حالات القصور التي تكتنف فلسفة التواصل من جهة تركزها في أفق فلسفي .

يكون فعل التواصل شرطا كافيا في تحقيق عملية المشاركة الفعلية. بمعنى تحديد شروط التواصل وضبط مسبقاته. ولكن في مقابل ذلك ألا تكون عملية التواصل كما يدعيها هابرماس، القصد منها توريط الآخر في محاذير مسبقة ما قبلها. رغم إدعائه أنها منبثقة من عقلانية ومضبوطة بحجج منطقية وفق شروط العيش لمشترك. تكون المسبقات اللغوية منخرطة في دائرة التعقل. وبذلك يكون هابرماس قد سقط في نزعة كانطية تعيده لمخطة العقل. بدل تداولية اللغة. ووضعية الخطاب في تشكيل أخلاقيات مزعومة.

لقد انتبه هابرماس في الوظيفة الإيتيقية التي كرسها في مفارقة عجيبة بين ادعائه الكونية وترسيخ فكرة الاتحاد الأوروبي. إننا مدعوون إلى تقصي رهانات العالم المعيش في مدار اهتماماتنا الفلسفية، إن الأحكام القاسية التي سلطها المنطقة والعلماء على الخطاب الفلسفي نظرا للهيمنة اللاحدودة

للتقنيات على كافة أشكال ميادين الحياة جعلت من العلوم الإنسانية - وعلى رأسها الفلسفة والتاريخ - تقبر داخل أنهج ضيقة ولكن مع كل ذلك أصبحنا بلا سند لجوهرنا الإنساني وربما سنسمع قريباً بقرى لا يدخلها إلا الإنسان الآلي إثر أزمة كورونا. إنه انتحار جديد للبشر على مسرح الواقعية الرقمية وربما هذا ما عمق عزلتنا وتحويل شبابنا إلى أدوات تنفيذ مما يجعل الإنسانية في الطريق إلى التلاشي.

**

1- المصادر والمراجع:

1- المصادر

- هابرماس، يورغن. (1993). *التقنية والعلم كإيديولوجيا*. ترجمة: الياس حاجوج. دمشق: وزارة الثقافة.

- (1998). *المعرفة والمصلحة*. ترجمة: جورج كتورة. ط1. بيروت: معهد الإنماء العربي.

- (2002). *بعد ماركس*. ترجمة: محمد ميلاد. ط1. سوريا: دار الحوار.

- (2003). *العلم والتقنية كإيديولوجيا*. ترجمة: حسن صقر. ط1. كولونيا: منشورات الجمل.

- (2007). *مستقبل الطبيعة الإنسانية نحو نسالة ليبرالية*. ترجمة جورج كتورة. ط1. بيروت: المكتبة الشرقية.

- (2010). *إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة*. ترجمة: عمر مهيبل. ط1. الجزائر: منشورات الاختلاف.

- Habermas, Jürgen. (1973). *Théorie de l'agir communicationnel*. Tome 1, Paris: Fayard.

- (1985). *Après Marx*. Traduit de l'allemand par Jean-René Ladmiral et Marc B. de Launay. Paris : Librairie Arthème Fayard.

-
- ----- . (1986). *Morale et communication*. Paris: Flammarion.
 - ----- . (1987). *L'espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*. Paris: Payot.
 - ----- . (1987). *Profils philosophiques et politiques*. Paris: Gallimard.
 - ----- . (1988). *Droit et morale*. Paris: Seuil.
 - ----- . (1991). *The paradigm shift in Mead*. New York: State University.
 - ----- . (1992). *L'éthique de la discussion*. Paris: Cerf.
 - ----- . (1993). *La pensée post métaphysique*. Paris: Armand Colin.
 - ----- . (1998). *Les luttes pour la reconnaissance dans les états constitutionnels* . In (collectif) *De richard Rorty à Habermas , la modernité en question*, Paris : Cerf.
 - ----- . (2001). *Vérité et justification*. Tr. Fr. Rainer Rochlitz. Paris: Gallimard.
 - ----- . (2005). *L'état de droit démocratique*. France: fayard.
 - ----- . (2011). *Le discours philosophique de la modernité*. Paris: Gallimard.

2- المراجع

- كارن إي سميث & مارغوت لايت. (2005). *الأخلاق والسياسة الخارجية*. ترجمة: فاضل جنكر. ط1. الأردن: مكتبة العبيدات.
- مصدق، حسن. (2005). *يورغن هارماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية*. ط1. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- مصطفى، حسبية. (2012). *المعجم الفلسفي*. ط1. الأردن: دار أسامة للنشر.

برادينغم التفاهم: من مبحث السلام الكانطي الى معيارية التوظيف الكانطي إلى معيارية المعيشي الرمزي

-
- منصف، عبد الحق. (2010). *الأخلاق والسياسة*. المغرب: إفريقيا الشرق.
 - Ferry, Jean-Marc. (1987). *Habermas : l'éthique de la communication*. Paris: PUF.
 - Chandran, Kakathas. (1996). *Dictionnaire d'Ethique et de philosophie morale*. Publie sous la direction de Monique Canto-Superbe. Paris: Puf.
 - Meave, Cooke. (1994). *Language and Reason*. USA: MIT Press.
 - Popper, T.Adorno-Karl. (1979). *De vienne à francfort : la querelle allemande des sciences sociales*. Traduit de l'allemand par C.Bastyns et J.Dewitte.; Paris : Éditions Complexe.
 - Soulier. G. (1981). *Nos droits face à l'état*. Paris: Seuil.

3- المجلات

- كريب، ايان. (4 / 1999). "علوم النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هايرماس". ترجمة: محمد حسين. مجلة عالم المعرفة. الصفحات: من 345 إلى 352.